السكاكي يجب ان لا يكون لمغاها تحقق لا حسا ولا عقلا كاظفار
المنيه بعضدها امر وهي سبيه بالاظفار فكذا هنا يعضد امر وهي
سبيه بالانياب ولاشك ان اسناده الى الربيع بطريق الحقيقه
قبل فصرح السكاكي بان القرينه في انبت الربيع وهو الاسناد امر محقق
فهو مكنية بلا تخييل فانه يعكس كل منهما عن الاخر عنده قوله من
حيث انه مسند اليه اي بقيد الحيثيه ليخرج الاحوال العارضه
له بواسطه الحكم والمسند مثلا لكونه مسندا اليه بحكم موكد او منزوك
التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او موخر معرف او منكر
او نحو ذلك كذا في الشرح ولو حملت اضافه الاحوال للعهد حتى لا
يحتاج الى ذلك لم يكن بعيدا ومعناه الاحوال المعهوده على السنه
اهل المعاني او المعلومه بقرينه ذكرها فيما يجي وهي الحذف والذكر
والتعريف والتنكير والتبعيه وايلاضمير الفصل اياه والتقديم
والتاخير ولو صرح المص بها وفعل ذلك في جميع الابواب الاربعه
لكان اولى قوله وعدم الحادث الخ اراد بالعدم العدم السابق
والا فالعدم اللاحق متاخر عن الوجود والحذف عبارة عن
العدم السابق توضيحه ان عدم المسند اليه يعبر عنه بالفاظ
مختلفه مثل الحذف والترك والطي والمعنى واحد وانما الاختلاف
في العباره ولا شك ان هذا المعنى هو العدم السابق على الذكر
اذ ليس هناك ذكر وبقيد اسقط والذي ذكره من النكته في
ايثار الحذف انما يصح باعتبار معناه الاصلي ثم ان الوجه
الذي ذكره الشرح لتقديم الحذف يدل ظاهرا على وجه تقديمه

على الذكر

على الذكر ومنه يعلم وجه تقديمه على سائر الاحوال لتفرعها عليه
فضعف قول الش على سائر الاحوال وقد يوجه تقديم الحذف بانه
اغرب الاحوال حيث الحق المسند اليه بالعدم فكان التعرض له
اهم وبانه ارسخ في اقتضاء الحاضيه لانه مخالف الاصل فلا بد
له من نكته شريفة واما الذكر فيكفي فيه بكونه اصلا وبان
الذكر يتفرع عليه اعتبارات من التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير الى غير ذلك بخلاف الحذف فكان بالتقديم اولى لكونه
اقرب الى الضبط ولان سائر الاحوال لما كانت متفرعه على
الذكر كان المناسب ذكرها عقيبه ولاح انه المناسب ان لا
يفصل ذكر احد الامرين من الحذف والذكر عن الاخر لتقابلهما
فقدم الحذف ليحصل كلا الامرين المناسبين قوله فكانه ترك
عن اصله فيه ان الظاهر عدم ذكر كان لاشعاره بان الترك
ليس على سبيل الحقيقه وقد عرفت خلافه اللهم الا ان يقال
المراد من تركه عن اصله عدم الاتيان به ذكرا وعدم ملاحظته
نيه وقصدا ولا شك ان ذلك ليس على سبيل الحقيقه لكن الشان
في دلاله الترك على هذا قوله وان كان في الحقيقه ركنا من الكلام
يعني فلا يكون ذكره عبثا على الحقيقه قيل لا يبعد ان يقال ان
ذكره عبث بنا على الحقيقه لان الذكر في الحقيقه لافادة المعنى
واحضاره في ذهن السامع وقد حضر المسند اليه في ذهن السامع
بالقرينه فيكون ذكره عبثا حقيقه واما كونه ركنا من الكلام
فانما يقتضي ذكره رعايه لامر لفظي فلا يكون عبثا ظاهرا

Copyright © King Saud University